١٧ – الحالة في أفغانستان

المقرر المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٣٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٣٣٠، المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن البند المعنون ''الحالة في أفغانستان'' في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أفغانستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أعلن الرئيس (الجمهورية التشيكية) أنَّه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس[١]:

يعرب مجلس الأمن عن استيائه لاستمرار القتال على نطاق واسع في أفغانستان، مما يسبب معاناة كبيرة بين السكان المدنيين ويعرِّض للخطر الجهود الرامية إلى توفير المساعدة الإنسانية لمن هم في حاجة إليها.

ويلاحظ المجلس بقلق أنَّ الصراع المتواصل في أفغانستان يعطل الجهود المبذولة لإقامة عملية سياسية تؤدي إلى إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة، ويؤدي إلى موجة أخرى من اللاجئين والمشردين، ويضعف الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي.

ويلاحظ المجلس قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوفد في أسرع وقت ممكن بعثة خاصة تابعة للأمم المتحدة إلى أفغانستان للاجتماع مع قطاع عريض من زعماء أفغانستان التماساً لآرائهم حول أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد أفغانستان في تسهيل تحقيق التقارب الوطني وتعمير البلد. ويرحب المجلس بما أصدره الأمين العام في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ من إعادة تأكيد تأييده لمثل هذه البعثة واعتزامه إيفادها.

ويدعو المجلس إلى وقف فوري للأعمال القتالية في أفغانستان والشروع في عملية لإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة ومقبولة لدى الشعب الأفغاني.

ويعرب المجلس عن تقديره للمساعدة الإنسانية التي يقوم بتقديمها المجتمع الدولي والبلدان المجاورة لأفغانستان إلى الموجة الأخيرة من اللاجئين وإلى المشردين داخل أفغانستان، ويشجعهما على زيادة مساعدتهما بدرجة أكبر.

ويثني المجلس على جهود الأمين العام وممثله الخاص ووكالات الأمم المتحدة الناشطة في أفغانستان من أجل تخفيف حدَّة المعاناة التي يسببها النزاع في ذلك البلد. ويعلق المجلس أهمية كبيرة على استمرار هذه الجهود.

ويثني المجلس أيضاً على جهود الجمعية العامة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وعدد من الدول المعنية، من أجل إقرار السِلم في أفغانستان عن طريق إجراء حوار سياسي بين الأطراف الأفغانية.

المقرر المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٥٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٣٥٣، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أفغانستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجَّه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجَّهة إلى الأمين العام من ممثل اليونان[٢]، يحيل بها نص بلاغ رئاسي صادر في نفس التاريخ عن الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في أفغانستان؛ ورسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجَّهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وأوزباكستان[٣]، يحيلان بها نص بيان روسي – أوزباكستاني مشترك صادر بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن أفغانستان؛ ورسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤ موجَّهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان[٤]، يحيل بها نص بيان اعتمدته مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك بشأن الحالة في أفغانستان.

وفي الجلسة نفسها، أعلن الرئيس أنَّه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٥]:

يعرب مجلس الأمن عن أسفه العميق إزاء استمرار الحظر الغذائي المفروض على كابول، حيث تؤدي هذه الحالة إلى زيادة المعاناة التي يكابدها السكان في جميع قطاعات العاصمة. فالمعونة الإنسانية التي قدمت حتى الآن لم تخفف إلى حد ملموس معاناة مئات الآلاف من سكان المدينة الذين يتضورون جوعاً.

وما زال المجلس يرى أنَّ خطورة الحالة الإنسانية ترجع برمتها إلى استمرار أعمال القتال في أفغانستان. ويدعو المجلس إلى وقفها على الفور باعتبار أنَّ هذا القتال ما برح مبعث معاناة السكان الأفغان وسبب انقطاع وصول المعونة الإنسانية إلى ذلك البلد مرة بعد أخرى.

---

١ S/PRST/1994/4.

٢ S/1994/157.

٣ S/1994/156.

٤ S/1994/318.

٥ S/PRST/1994/12.

وعليه، يطالب المجلس بإزالة العقبات التي تعترض سبيل المعونة الإنسانية، على الفور، ضماناً لتوزيع الإمدادات الغذائية في المستقبل دون أي عائق على جميع السكان قاطبة. ويعرب المجلس في هذا الصدد عن تقديره لبلدان المنطقة لجهودها في تيسير توصيل المعونة الإنسانية إلى كابول وسائر أقاليم البلد. وفضلاً عن ذلك، يطلب المجلس إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى أفغانستان لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني.

ويؤكد المجلس الأهمية التي يوليها للامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي من جميع جوانبه، مذكراً هؤلاء الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي بأنهم يتحملون مسؤولية فردية عن ذلك.

ويرحب المجلس بتعيين الأمين العام لبعثة خاصة إلى أفغانستان، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وسوف تتولى هذه البعثة الاجتماع بقطاع عريض من زعماء أفغانستان التماساً لآرائهم حول أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد أفغانستان في تسهيل تحقيق التقارب الوطني والتعمير.

ويؤيد المجلس هذه البعثة التي من المقرر أن تغادر جنيف قريباً، ويحث جميع الأفغان على مساعدتها في الاضطلاع بولايتها، مما يشجع على وقف الأعمال الحربية واستئناف المعونة الإنسانية وإعادة السِلم في أفغانستان.

المقرر المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤١٥): بيان من الرئيس

وبمذكرة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٤[٦]، أحال الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً مرحلياً لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، عملاً بالفقرة ٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد أفادت البعثة في تقريرها بأنها بدأت عملها في أفغانستان في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤، بحيث قامت برحلات في أفغانستان وباكستان من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وبعد ذلك زارت عدداً من البلدان الأخرى. ووجدت البعثة، أثناء تنقلها في جميع أرجاء أفغانستان، أنَّه على الرغم من أنَّ غالبية أنحاء البلد كانت تعيش في حالة سِلم، فإنَّه يمكن الاحساس بآثار الحرب في جميع أنحاء البلد بحيث يمتد عدم الاستقرار ليشمل مناطق عديدة. وقد أجبر القتال مئات الآلاف من الناس على ترك بيوتهم، كما أدى إلى مقتل وجرح آلاف آخرين وعرقلة جهود الأمم المتحدة التعميرية والإنسانية. ودُمرت الهياكل الأساسية الاقتصادية تماماً تقريباً. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ القتال قد قوّض المؤسسات الوطنية الضرورية لإحلال السِلم وإعادة بناء البلد. ومن الواضح أنَّ الوقت قد حان لقيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتقديم المساعدة للأفغان على نحو أكثر فعالية في مجال تحقيق السِلم لبلدهم. وهذه هي أيضاً رغبة الأفغان الذين يرون أنَّ الأمم المتحدة هي المخرج الأخير والوحيد. ويتعين أن تربط جهود شاملة وناجحة لتشجيع السِلم بين المساعدة الدولية المقدمة بغرض التعمير وبين حوار سياسي وطني حول وضع ترتيبات انتقالية مقبولة، ولا بد لمثل هذا العمل أيضاً من أن يسعى إلى بذل جهود جماعية ومنسَّقة لتشجيع فض الاشتباك الإقليمي. وفي هذا الصدد أوصت البعثة بما يلي في المرحلة الأولى لمشاركتها المتجددة: إعادة الأمم المتحدة وجودها السياسي في كابول أو جلال أباد، وتشجيع الوكالات المتخصصة والبرامج وكذلك الحكومات على أن تفعل نفس الشيء؛ وإنشاء فريق عامل من البلدان المهتمة بإحلال السِلم وبالتعمير في أفغانستان ليساعد جهود الأمم المتحدة ويعد لعقد مؤتمر دولي معني بأفغانستان، وبدء الأمم المتحدة سلسلة من المشاورات المتعمقة مع مختلف القادة الأفغان بشأن إقامة سلطة انتقالية راسخة وتحقيق وقف كامل وشامل لإطلاق النار، وهما أمران أساسيان مسبقان لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقد يكون من المفيد استكشاف إمكانية إقامة هياكل محلية لصنع القرار، كجمعية كبرى أو مجلس أكبر، لتسهيل إيجاد الظروف اللازمة لهذه للانتخابات، التي ستكون الطريقة المثلى لكفالة مشاركة جميع قطاعات المجتمع الأفغاني في تقرير مصير البلد.

وفي الجلسة ٣٤١٥، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن مذكرة الأمين العام في جدول أعماله واستأنف نظره في البند.

وفي الجلسة نفسها، وجَّه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجَّهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان[٧]، يحيل بها نص قرار اتخذه الاجتماع الاستثنائي للمجلس الإسلامي الأعلى الذي عقد في حيرات بأفغانستان في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد نص القرار في جملة أمور على أن تُعقد جمعية وطنية كبرى (لويا جيرغا) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ للتصديق على دستور البلد وانتخاب قيادته السياسية وكذلك لحل المسائل التي تتعلق بتقرير المصير. وحث أيضاً الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على بذل كل جهد لوضع حد للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وعلى المساهمة مع جميع البلدان الصديقة في إعمار البلد بدون فرض أي شروط.

ثم أعلن الرئيس أنَّه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٨]:

يلاحظ مجلس الأمن، مع التقدير، الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والتي يرأسها السفير محمود مستيري، ويرحب بتقريرها المرحلي المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبخاصة التوصيات الواردة في الفقرة ٤٠ منه.

---

[٦] S/1994/766.

[٧] S/1994/943.

[٨] S/PRST/1994/43.

ويعرب المجلس عن تقديره لتعاون الشعب الأفغاني وزعمائه مع البعثة الخاصة. ويطلب إلى جميع الأفغانيين مواصلة العمل مع البعثة الخاصة في سعيها لمساعدة الأفغانيين على بدء عملية سياسية سِلمية لإنهاء خلافاتهم.

ويعرب المجلس عن استيائه لاستمرار الحرب الأهلية في أفغانستان التي جلبت الموت والدمار على شعب أفغانستان وأوجدت تهديداً لاستقرار وأمن البلدان الأخرى في المنطقة. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى إنهاء الأعمال القتالية وبدء عملية المصالحة السياسية والتعمير والتنمية.

ويدعو المجلس جميع الدول إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز السِلم في أفغانستان، ووقف تدفق الأسلحة إلى الأطراف، ووضع حد لهذا النزاع المدمر. ويحث المجتمع الدولي أيضاً على مساعدة الأفغانيين في إعادة بناء بلدهم الممزق حسبما تسمح الظروف.

ويشيد المجلس بالجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان ويؤكد على ضرورة أن تواصل جميع الدول المساهمة في هذه الجهود.

ويؤكد المجلس من جديد استعداده لمساعدة الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى استعادة السِلم والحياة الطبيعية في بلده. ويشجع البلدان المجاورة لأفغانستان على مواصلة جهودها تحقيقاً للغاية نفسها.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه باستقلال أفغانستان وسلامتها الإقليمية.

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٧٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٧٤، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجَّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أفغانستان[٩]. وكانت الرسالة تتضمن، في مرفقها، آراء أفغانستان فيما يتعلق بعملية السِلم في البلد، وبخاصة تشكيل اللجنة الداعية التابعة للجمعية الإسلامية العليا (لويا جيرغا) وواجباتها واختصاصاتها ومؤهلات أعضائها.

وفي الجلسة نفسها، أعلن الرئيس أنَّه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأنَّ يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس[١٠]:

يحيط مجلس الأمن علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، برئاسة السفير محمود المستيري، وبتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

ويعرب المجلس عن تأييده التام للمشاورات العريضة القاعدة التي أجرتها البعثة الخاصة مع الممثلين الأفغان ولمقترحاتها الرامية إلى إنهاء القتال بين الفصائل والشروع في عملية مصالحة سياسية وبدء مهمتي إنعاش أفغانستان وتعميرها.

ويرحب المجلس بقبول الأطراف المتحاربة وغيرهم من الممثلين الأفغان لعملية مصالحة وطنية تدريجية عن طريق إنشاء مجلس للسلطة ذي تمثيل كامل وعريض القاعدة، يقوم بما يلي: (أ) التفاوض على وقف لإطلاق النار والإشراف عليه؛ (ب) إنشاء قوة أمن وطني لجمع الأسلحة الثقيلة وحمايتها والتكفل بحفظ الأمن في جميع أرجاء البلد؛ (ج) تشكيل حكومة انتقالية ترسي الأسس لحكومة مختارة ديمقراطياً، ربما باستخدام الهياكل التقليدية لصنع القرار مثل ''جمعية وطنية كبرى''.

بيد أنَّ المجلس يلاحظ بقلق شديد استمرار القتال بين الأطراف المتحاربة في أفغانستان وما ينطوي عليه ذلك من استمرار معاناة المواطنين الأبرياء في البلد وموتهم وفاقتهم، ويدعو إلى وقف فوري لهذه الهجمات العبثية المدمرة.

ويطلب المجلس من جميع الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز السِلم في أفغانستان، ومنع استمرار تدفق الأسلحة والذخائر واللوازم العسكرية إلى الأطراف المتحاربة في أفغانستان، وإنهاء هذا النزاع المدمر.

وإذ يسلِّم المجلس بأنَّ إنعاش أفغانستان التي مزقتها الحرب وتعميرها وتنميتها سيتوقف إلى حد كبير على التقدم المحرَز نحو إقامة وقف لإطلاق النار يعول عليه ونشوء عملية سياسية قابلة للبقاء، فإنَّه يحث جميع الدول على دعم مقترحات صنع السِلم المقدمة من البعثة الخاصة والاعتراف بدورها الأساسي في عملية صنع السِلم.

ويطلب المجلس من جميع الدول احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، والامتناع الكامل عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، واحترام حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره، ويعيد تأكيد استعداده لمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق رغبته في إحلال السِلم والسكينة في بلده.

---

[٩] S/1994/1277.

[١٠] S/PRST/1994/77.